العنف والعنف المضاد
في مسار بناء الدولة الوطنية بالمغرب المستقل (1961-1981)
- السياقات والأبعاد -

الباحث فؤاد قشاشي
أستاذ باحث
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس
المغرب

الكلمات المفاتيح: العنف، العنف المضاد، السلطوية، المسلسل الديمقراطي، السلم الاجتماعي، الانتفاضة الجماهيرية، العصيان المدني.

تقديم:

شهدت الدولة الحديثة المستقلة بالمغرب فصولا عديدة من العنف والعنف المضاد، اتخذت أحداثه طابعا مركبا يستدمج ما هو سياسي واجتماعي وسيكولوجي وأحيانا هوياتي...، إذ بعد مرحلة المواجهة مع المستعمر ظهرت الرهانات الحقيقية والطموحات المتناقضة أحيانا، سواء داخل جسم الحركة الوطنية بشكل عام ومنظمات التحرير المسلحة، وكذا بين أجنحة ثورية من الحركة الوطنية والمؤسسة الحاكمة في مغرب الاستقلال.

لقد انفجرت خلال الخمسينيات وقائع دموية عنيفة واغتيالات عدة، ذات لبوسات سياسية بنيوية وشخصية ومجالية، عكست في جانب منها تصفية حسابات مسار كيفية حصول المغرب على الاستقلال وملابسات محادثات "إيكس ليبان"، بعد إقصاء أطراف ومنظمات وازنة ومؤثرة في عملية التحرير المسلح، وتقديم حزب الاستقلال لنفسه كقوة مهيمنة تدعي تمثيل كل الأطياف الوطنية، بغية تحسين مواقعه التفاوضية أمام المؤسسة الملكية والسلطات الفرنسية، علاوة على ربح أوراق جديدة في جولات اللعبة السياسية مستقبلا وظهوره كقوة كاسحة أمام عناصر تقليدية وافدة على الحقل السياسي، ظل يرفضها بشكل دائم ويشكك في "وطنيتها" أصلا.

أدى هذا المسار المثقل بالأحداث، وفقدان الحركة الوطنية لمشروع مجتمعي لما يجب أن يكون عليه المغرب المستقل، إلى انقضاء حماسة الفرحة بالاستقلال بسرعة متناهية (الزمن السياسي)، فتعمقت التناقضات بين القصر والعناصر الجديدة من جهة، وجزء يسير من الحركة الوطنية من جهة ثانية حول كيفية حكم البلاد وتدبير استراتيجية بناء الدولة الحديثة، وشكل إقامة مؤسسات وطنية مستقلة تعكس وتلبي طموحات مغرب ومغاربة الاستقلال.

اكتسى العنف طابعا متصاعدا ومركبا، واستبطن في طياته بناءات معقدة ومتعالية تختزل أشكالا سياسية ومجتمعية ونفسية وسلوكية ...، بحيث أضحى يهدد سيرورة الانتقال نحو تحقيق طموحات التحرر والتحول، مما زاد من تغذية وتعاظم إهدار الفرص التاريخية للتقدم والاستقرار، وأدى إلى عسر استنبات الديمقراطية كتمرين مجتمعي فعال قادر على الحد من ظاهرة العنف أو تلطيف حدتها على الأقل دخل النسق السياسي المغربي.

شكلت مرحلة الستينيات والسبعينيات أساسا مرحلة لتفرد وتنوع أشكال العنف، بحيث تعاظمت التناقضات، وتم اختلاق المكائد والدسائس، إذ بعد السيطرة على تمرد "عدي أوبيهي" 18 يناير 1957، وانتفاضة الريف 1958، اندلعت انتفاضة الدار البيضاء 23 مارس 1965، وإعلان حالة الاستثناء 7 يونيو 1965، واختطاف المهدي بن بركة 29 أكتوبر 1965[1]؛ مما أدى إلى الانزلاق نحو السلطوية[2] وتقلص القاعدة الاجتماعية للسلطة، وصعود تناقضات جديدة، انفجرت أحيانا داخل مؤسسات وأجهزة الدولة على شكل

انقلابين عسكريين (10يوليوز 1971 و16 غشت 1972).الأمر الذي قاد إلى بداية تشكل مسار "منغلق للتحكم والهيمنة المطلقة"[3] بالمغرب.

بالمقابل اندلعت حركات وتمردات عنيفة ضد السلطة، عكست بعضها أفقا ثوريا "بلانكيا" عن طريق تشكيل "كوموندوهات" على طريقة "الفوكو"[4] اللاتينية بغية تحرير مناطق بعينها، خاصة في الأطلس المتوسط وسط المغرب، فيما عرف بحركة 3 مارس 1973 بقيادة "الفقيه البصري" من الخارج، الذي ظل يدعو دائما إلى التشبث بمبادئ الحركة التحريرية الأصيلة. علاوة على ظهور تيارات ماركسية تؤمن بأحد أنماط العنف الثوري كإحدى سبل افتكاك السلطة السياسية، وإقامة نظام اشتراكي بديل، تيمنا بثورات أتباع "سيمون بوليفار"[5] بأمريكا اللاتينية والصين وفيتنام. الأمر الذي حمل معه صفحات مؤلمة وثقيلة من العنف قصد الإخضاع، وبالتالي تنامي الاعتقال والنفي والاغتيال والتعذيب خارج نطاق القانون في أوقات كثيرة[6].

للإشارة فإن محاولة كشف دلالات العنف والعنف المضاد ومظاهره بالمغرب المستقل، وتبيان رهاناته وخلفياته وأبعاده، تصطدم بقلة الدراسات حول الصراع السياسي بالمغرب للانفراد بالسلطة، أو تجنب مشاركتها وتداولها، بحيث لم يطرق هكذا موضوع بالشكل الكافي من لدن الدارسين من قبل، وظل هذا الحيز من التاريخ في شبه عملية توافق بعدم الخوض فيه لاستجلاء معطياته وحقائقه، إذ تتناثر بعض معلوماته بين الكتابات القليلة أصلا، والتي في الغالب ما تعكس سردية سائدة مبتسرة، مما يؤثر على توازن الذاكرة الجماعية والتاريخية للمغرب. الأمر الذي يقود إلى طرح التساؤل العريض حول ماهية هذا العنف؟ وهل هو عنف ثوري لقوى راديكالية تعتبره "مشروعا" و"عادلا" للدفاع عن مشروعها المجتمعي المناقض لما يسير عليه المغرب؟ وكيف يكون الجواب بالإيجاب وهذه القوى مشاركة بشكل أو بآخر في الإشراف على بعض المؤسسات أو تسييرها؟ ومن جانب آخر كيف فرضت السياقات على أجهزة الدولة الصلبة من اتباع إيقاع ملتوي خلال مسار بناء الدولة المستقلة قصد التخلص من بعض الأطراف الراديكالية؟ وكيف استطاعت الدولة احتكار مشروعية ممارستها للعنف المنهج؟ لقد حمل هذا الفرز مصالح وتناقضات جديدة وأفضى إلى موجات عاتية للعنف المفرط و"اللاعقلاني"، والتي غالبا ما ظل متحكما فيها من طرف بعض الأجهزة الخفية للدولة وانزلاق نحو السلطوية. الأمر الذي يفسر ضعف امتدادها مجاليا ومحدودية استمرارها زمنيا.

تستند هذه الدراسة على المنهج الكيفي التحليلي، كأداة أساسية لفهم وتحليل الظواهر المتعلقة بالعنف والعنف المضاد خلال مسار بناء الدولة الوطنية في المغرب إبان الفترة الممتدة ما بين و1981م. إذ تعتمد خطوات المنهج على جمع المعطيات والمعلومات وتحليلها بعمق لتفسير العلاقة بين الأحداث التاريخية والأنماط السياسية وشرعية العنف لدى الدولة وباقي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. كما تم استخدام مجموعة من الأدوات البحثية لجمع وتحليل البيانات وتفسيرها، وذلك عبر تحليل المتون المتاحة والنصوص التاريخية والسياسية المتعلقة بفترة ما بعد استقلال المغرب، بالإضافة لجزء من الوثائق الرسمية والخطابات السياسية لبعض الفاعلين الأساسيين. علاوة على استثمار شهادات ومقابلات بعض المشاركين في الأحداث التاريخية التي تتيحها بعض المصادر مثل مذكرات الفاعلين وشهادات المقاومين والسياسيين، خاصة تلك التي تم توثيقها خلال جلسات الاستماع وتقارير هيئة الانصف والمصالحة. بينما اعتمدت الدراسة على مستوى الأطر المرجعية على استحضار البعد التاريخي للأحداث بانتظام زمني داخل البنى الشارحة لتفاعلاتها المركبة، وكذا استخدام نظريات علم الاجتماع وعلم السياسية لتدعيم التحليل وإغنائه، خاصة نظريات "ماكس فيبر حول" الشرعية و"حنا أرندت" حول العنف.

أولا: تحديدات مفاهيمية لماهية العنف

تتعدد تعريفات العنف وتحديداته الدلالية بحسب الحقول المعرفية، بينما تجتمع فيما بينها في خصائص مشتركة، تتمثل في الإكراه والضغط المفرط بالقوة الذي يعتصر كيان المجتمع برمته.

1- المدلول اللغوي لمصطلح العنف:

تتحدر كلمة عنف في اللغة العربية من الجذر اللغوي (ع.ن.ف)، إذ تعني في معجم لسان العرب الخرق بالأمر وقلة الرفق أو الشدة والعدائية والقوة وعدم الرفق، إذ لم يرفق به، أي عنف به وعليه عنافة وأخذه بقسوة وشدة7. لذلك نجد أنفسنا أمام سلوك بشري ينطوي على "الشدة والقسوة والفضاضة"8. في حين يورده اللغويين الإنجليزيين للدلالة على الاستخدام المفرط غير المشروع للقوة المادية، استنادا على أساليب متنوعة، بغرض إلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات، ويروم إلى الالتقاء في معناه مع دلالات العقاب والاغتصاب وتقييد حرية الآخرين.

بينما يحدد القاموس اللغوي الفرنسي العنف بكونه ممارسة متعمدة للقوة أو جورا، وعليه فالعنف من منظور اللغويين يتمثل في الإكراه المادي الفيزيائي الممارس على الفرد لإجباره على إتيان سلوك معين أو الإقلاع عنه.

2- المحددات الفلسفية والاجتماعية للعنف:

أ- الدلالة الفلسفية للعنف

انشغل الفلاسفة بطروحات العنف والقوة باعتبارها ظاهرة اجتماعية لازمت الخليقة منذ ظهورها حسب ابن خلدون9، مما أثرى التحديدات الدلالية لموضوعة القوة والعنف في الفلسفة السياسية، إذ يحدد معجم "لالاند" مفهوم العنف باعتباره "استخدام غير مشروع للقوة"[10]. إذ يفيد هذا التحديد في مقارب دلالات العنف في علاقته بسلطة الدولة، ويسهم في توصيف عنف السلطة السياسية المفضي للإخضاع والتحكم والضبط والهيمنة بوسائل القوة. بحيث تؤكد نظرية الدولة (السلطة السياسية) القائمة على مبدأ الحق الطبيعي، بضرورة تنازل الأفراد عن ممارسة العنف لصالح الدولة، إذ أقر "توماس هوبز" أن "الإنسان قبل الخضوع لاحتكار الدولة للعنف تجنبا لاستمرارية حالة الحرب الطبيعية التي كانت ستقضي على الكل"11. وعليه يلتقي هذا التفسير مع تصورات الغايات الحيوية للطبيعة الذي تنضح به التحليلات المبسطة للفلسفة الداروينية، حينما أقرت بأن "العنف إذ يتلاءم مع الغايات التي تشكل في مجملها غايات طبيعية، وبالتالي فإنه عنف مشروع بالضرورة"12.

ومن دون شك، نالت مشروعية ممارسة العنف في بناء الدولة والحفاظ على مؤسساتها تأييدا بالغا من لدن معظم رجالات السياسية، إذ جعل "ميكيافللي" إوالية القوة والعنف مرتكزا ومصدرا أساسيا لاستمرارية الدولة وتوسعها (العنف الداخلي والخارجي)، وحظي هذا الرأي أيضا بتأييد بعض رجالات الدين كالأسقف "توسويه" الذي يعتبر حق امتلاك الدولة للعنف والقوة من تجليات الحق الإلاهي.

لقد تناولت مختلف التنظيرات الفلسفية الحديثة والمعاصرة موضوعة العنف بالدراسة والتحليل، وعملت على تشريح مستوياته وأنماطه وخلفياته وأسبابه، ومدى مشروعيته وارتباطه بثنائية الحق والواجب حسب المواقع والأهداف والغايات. كما وقفت هذه التحليلات على اختراق ظاهرة العنف لمختلف المجتمعات، إذ يصعب العثور على مجتمعات خالية من العنف في تدبير شؤونها السياسية والاجتماعية. بيدا أنه لا يمكننا الإقرار والتصديق بهكذا إقرار نهائي بل يجب تجاوز الأنماط الثقافية المنتجة للعنف خاصة السلطوي منه، وبالتالي عدم التصالح معه كممارسة مقبولة أنطولوجيا، مما يقتضي تعميق وتجذير أطروحة "إريك فايل" التي تعتبر العنف "سلوكا لا عقليا يهدف إلى النيل من كرامة الإنسان ومن إنسانيته"[13].

من جانبها اهتمت "حنا أرندت" بأطروحة العنف و"تأثيره في مسار العلاقات السياسية للدولة داخليا وخارجيا"14، إذ أشارت إلى أنه "بإمكان العنف تدمير السلطة، لكنه عاجز على خلقها"[15]. وتؤكد "حنا أرندت" أيضا على أن "أهل السياسة من اليمين والسيار ينظرون إلى العنف باعتباره لا شيء أكثر من التجلي الأكثر بروزا للسلطة"16. وهي بذلك تستعير أطروحة "ك. رايت ميلز" القائلة بأن "كل سياسة إنما هي صراع من أجل السلطة، والعنف هو أقصى درجات السلطة"[17]، وهو ما يمثل أيضا التقاء موضوعيا مع نظرة "ماكس فيبر" للدولة باعتبارها سلطة للناس على الناس قائمة على أساس العنف المشروع"[18].

يبدو من خلال هذه التوصيفات إقرار واضح بشكل ما لما ذهب إليه كارل ماركس، تحديدا عندما نستحضر علاقة العنف بالسلطة السياسية، إذ شدد بشكل دائم على أن "الدولة هي أداة قمع وقهر طبقي تمتلكها الطبقة المسيطرة". خاصة وأن الفترة المعاصرة انتشارا كثيفا لمظاهر العنف والقوة، وتعددت مصادره وخلفياته وغاياته، المبررة وغير المبررة، والمشروع أو العادل وغير المشروع، وأصبحت القوة والعنف تمس الجوهر الإنساني في كينونته واستقراره.

لا مناص من إعادة الإنصات لصوت "حنا أرندت" الصادح منذ مدة قائلة: "لقد تطورت أدوات العنف إلى درجة لم يعد من الممكن معها القول بأن ثمة غاية سياسية تتناسب مع قدرتها التدميرية، أو تبرير استخدامها حاليا في الصراعات المسلحة"19. كما أن العنف قد أخذ راهنا "طابعا تدميريا أفقد الإنسان قيمه وحطم روحه، وحوله إلى كائن تافه تطعنه مشاعر الدونية والعجز واللاجدوى"20 .

ب- العنف من الدلالة إلى المفهوم السوسيولوجي

تحيل مناولة مفهوم العنف من مدخل سوسيولوجي على زوايا ومنافذ حقول جديدة لمقاربة هذه الموضوعة، إذ يتم تطويعها داخل نسق معرفي يهم البنيان الاجتماعي وتراتبيته، بحيث ينطرح العنف كظاهرة بنيوية محايثة لقضايا متعددة ومعقدة تتداخل بدلالات الهيمنة السلطوية.

لذا فالبحث في الدلالات السوسيولوجية للعنف هو اقتحام لحقول السلطة وتفكيك تمركزها وانشطارها في المجتمع بحسب فوكو، كما أنه سؤال جدري حول "حقل السلطة" بالمفهوم اليورديوي21، بما هو حقل مفتوح بالضرورة على العنف والعنف المضاد. يتجسد العنف سوسيولوجيا داخل حالة مجتمعية معينة ذات طبيعة وأنساق محددة، فكل المجتمعات بحسب تمايزاتها تمارس إكراها على الفرد وتدفعه للخضوع لمعايير ونظم مسبقة قد لا يكون له دورا في تأسيسيها أو إنتاجها، مما يعد مظهرا جليا للعنف بصيغة من الصيغ، فالعنف هنا "كل سلوك سواء كان شخصيا أو مؤسساتيا يتسم بطابع تدميري مادي أو معنوي للفرد يعد عملا عنيفا22. الأمر الذي يطرح بحدة العلاقة الملتبسة والمعقدة أحيانا بين الفرد والمجتمع وباقي المؤسسات، وما" يتعلق بالنسق الثقافي بمعناه الواسع كما يعتقد ذلك "F.berhou"23، وضرورة انسحاق هوية الفرد داخل الجماعة بشكل قسري أحيانا. فالعنف في معناه السوسيولوجي يرتكز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية داخل نظام معين، ويتجلى بشكل أساسي داخل مجتمع محدد تتناقض فيه بنية السلطة مع النمو الاقتصادي للبلاد، وتلجأ السلطة لأدوات العنف كما يذهب إلى ذلك فريدريك أنجلز. وأحيانا يتبدى العنف السوسيولوجي كظاهرة جماهيرية تمارس بعفوية وتلقائية بحسب أطروحة "هيربرت ماركيوز"24.

ويعرف عالم الاجتماع الأمريكي "H. Neibourg " العنف بكونه مجموعة أفعال التدمير والتخريب والأضرار والخسائر التي توجه لأهداف أو ضحايا معينين"[25]. أما "H.Gerham " يحسبه سلوكا يميل إلى إلحاق الأذى الجسدي بالأشخاص أو أصولهم بغض النظر عن كونه ذا طابع فردي أو جماعي26.

وعليه فالعنف السوسيولوجي يؤشر على حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، واختلال أركان المجتمع بفعل التوترات الجماعية أو المعاناة الفردية، وما يستتبعها من تدخلات فردية أو مؤسساتية لإخماد هذه التوترات وتقليص جدواها وانتشاراها.

3- مرتكزات العنف السياسي وتوصيفاته:

تشير المميزات الأولية للعنف السياسي بكونه "إعمال للقوة والضغط والإكراه بشكل غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على فرد ما، والإكراه من الناحية القانونية إذ وقع على من تعاقد يكون سببا في بطلان التعاقد"27، فالعنف السياسي مؤشر على اندحار العلاقات التعاقدية داخل المجتمع، وانزلاق شروط التوافق والتراضي داخل جماعة معينة، وبذلك فهو عنف داخلي تدور أهدافه حول امتلاك السلطة أو اقتسامها.

لقد تعدد توصيفات الباحثين والدارسين للعنف السياسي بيد أن جميعها تواضعت على أن العنف السياسي يرتكز أساسا على دوافع وأهداف سياسية، إذ يرتبط هذا العنف بالممارسات التسلطية المنهجة للطغمة الحاكمة ضد المعارضة أو اتجاه مجموع الحركات الاحتجاجية التي تطالب بتوسيع هامش التحرك أو رفع الحصار عن الحريات وإحقاق الديموقراطية؛ مما يضطر السلطات الرسمية إلى إعمال التدخل العنيف المنهج قصد تحجيم دور المعارضة ومطالبها. الأمر الذي يولد بالمقابل عنفا مضادا من طرف الجماعات والمنظمات الثورية التي تلجأ إلى استخدام العنف المضاد سبيلا للسيطرة على السلطة وفرض نفسها كمشروع بديل للسلطة الحاكمة. كما يظهر هذا العنف أيضا نتيجة التصدعات التي تخترق مكونات التحالف الحاكم أحيانا، فتتولد تناقضات ثانوية تضطر إثرها بعض المجموعات إلى الخروج عن طبيعة النظام المعمول به ومحاولة الانقضاض على الحكم خاصة مع موجات الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال.

بالتالي عد العنف السياسي استخداما ممنهجا للقوة والإكراه بشتى أنواعه، بغرض فرض واقع سياسي معين أو الحصول على مكاسب سياسية محددة، منها تغيير نظام الحكم القائم في بلد ما. وبذلك فالعنف السياسي كما سبقت الإشارة لذلك يرتبط بمعسكرين اجتماعيين أساسيين على الأقل يصبوان إلى السلطة والسيطرة على مراكزها ومقاليدها، بحيث يتمظهر "كعنف صادر عن السلطة القائمة أو عنف منبعث من الجماعات والتشكيلات التي تعارض استمرار قيام هذه السلطة"28 وديمومتها. وبكلمة واحدة فإنه تعبئة لكافة الوسائل المتاحة من قوة أو تهديد واستخدامها لتحقيق الأهداف المتوخاة، وذلك وفق تبرير منطقي ومشروع أحيانا سواء من جانب السلطة أو المعارضة.

ثانيا: محطات من تدبير عنف السلطوية بالمغرب المستقل

اعترى مسار ترسيخ الدولة المغربية الحديثة فترات عديدة من التسلط والقمع المفرط، بغاية تثبيت أسس الحكم الفتي الموروث عن المرحلة الكولونيالية، حيث اصطدمت المشاريع المتناقضة خاصة بين بعض امتدادات الحركة التحريرية والمؤسسة الحاكمة، التي حاولت السمو/أو التعالي فوق الصراعات بهدف فرض نموذج معين للدولة والمؤسسات، والحفاظ على التوازنات الاجتماعية التي تضمن استمرارية واتساع قاعدتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

1. جذور العنف السياسي وخلفياته غداة الاستقلال

شكلت موجات العنف التي شهدتها الساحة المغربية بعد الاستقلال امتدادا لأنماط العنف والتسلط المرتبطة بالسلطة المركزية التقليدية بالمغرب، بحيث امتزج العنف والجور بطبيعة الجهاز المخزني المستند على خصائص تاريخية متجذرة وعلى شبكة أخطبوطية ممتدة ومتشابكة من العلاقات، تمكنه من فرض سلطته المادية والرمزية عبر ثنائية الدمج والاحتواء والقهر والإكراه، باعتباره "يشكل تاريخيا جهازا طفيليا وآلة ثقيلة تضغط البلد، وتحجم الخصوصيات المحلية، وترسخ الاستبداد عبر جهاز مغلق مفروض بالقوة ومستمر بواسطتها"29. كما عد هذا العنف التقليدي أيضا أحد مظاهر "السيبة" المرتبط بالصراع حول الخيرات والنفوذ بين سلطة المركز وسلطات القبيلة في الهامش. بيد أنه انطلقت مع المرحلة الاستعمارية أشكال "العنف العصري"، حيث اتخذ طابعا تقنيا فعالا وفتاكا بشكل منظم ومؤسس، وقد ورث المغرب بعد الاستقلال منظومة العنف العصري وأجهزتها، مرسخا بذلك نهجا من التسلط العنيف، اتجاه الأطراف المناقضة لتوجهاته بغرض إحكام "سطوة الانفراد بالحكم وتثبيت مشروعيته، وفرض نموذجا معينا لمؤسسات دولة المغرب المستقل"[30].

رامت الدولة الحديثة المستقلة إلى احتكار مشروعية العنف واستعمالاته لتثبيت شرعية وجودها، وترسيخ انفرادها المطلق بتسيير شؤون البلاد دون منافس، بغرض تصريف حزمة المشروعيات التاريخية والوطنية التي ورثتها، أو حققتها خلال الفترة الاستعمارية. وكذا بعد السنوات العسيرة زمن "الاقتتال الداخلي" والاغتيالات والتصفيات والاغتيالات المضادة (1955-1961) التي "نسجت خيوطها أطراف متعددة مرتبطة بأجهزة السلطات المغربية والفرنسية، بحسب إفادة المقاوم الحسن الصغير خلال شهادته أمام هيئة الإنصاف والمصالحة[31]. لتنتهي هذه المرحلة

بانتصار القصر أو "الوطنية الملكية، وتهميش الوطنية التحريرية الديموقراطية"32. الأمر الذي زود مشروعيات الدولة (حسب الطرح الفيبيري)[33] وحفزها على تسليط أقصى مستويات العنف على معارضيها أو منتقديها، إذ يمكن تلخيص هذه المشروعيات أساسا في:

- ✓ المشروعية الوطنية: حضور أهم رموز السلطة والمحيطين بها بشكل من الأشكال في معركة التحرير والدفاع عن الوطن بحسب تباين تأويلات مختلف الأطراف للوطنية؛
- ✓ المشروعية الدينية: الاستناد على الشرف أو المكانة الدينية وخدمة الهوية الدينية واللغوية والروحية للأمة؛
- ✓ المشروعية المؤسساتية والسياسية: الارتكاز على الحضور السياسي والرأسمال "الكاريزمي"، الذي توطد بالأساس مع الوثيقة الدستورية وإحداث بعض المؤسسات السياسية التمثيلية.

وعليه فقد اكتسبت الدولة، بناء على هذا الرأسمال الوطني والسياسي والديني الرمزي والروحي، أحقية امتلاك العنف وتسليطه على المجتمع برمته، باعتبارها الضامنة لوحدة البلاد ومصلحة العباد، بحيث شرعنت تبرير منطقها العنيف للدفاع على المؤسسات وحماية النظام من التآمر. وبالتالي فهي أمام ممارسة عنف مشروع ضد العنف المضاد الذي يمارسه المجتمع وبعض هيأته، أو بعض أفراده الخارجين عن طاعة الولاء والإجماع، الذي يقتضيها مسار بناء الدولة الحديثة ودولة الحق والقانون.

بالمقابل، تقدم بعض تشكيلات الحركة التحريرية الوطنية الديموقراطية نفسها ضحية مؤامرة سياسية تسلطية، تستهدف سرقة أحلامها وأحلام الأمة في الاستقلال ونتائجه، بعدما كانت تعتقد دائما بأنها الممثل الشرعي للمجتمع المغربي وفصائله المقاومة. علاوة على اندلاع حالات التطاحن والاقتتال بين "رفاق الأمس في النضال"[34]، وذلك نتيجة ضعف الانسجام في تصفيف الأولويات والتناقضات لمرحلة ما بعد الاستعمار المباشر. إضافة الى عدم امتلاك الحركة الوطنية ذاتها لمشروع مجتمعي واضح وناجز لمغرب الاستقلال، بل "وثقتهم العمياء أحيانا في حكمة السلطان"35، الشيء الذي عمق مؤشرات الفرقة والانشقاق وتسعير نعرات الاقتتال المختلفة، مما أسقط الحركة التحريرية فريسة سهلة في شراك نسق التقليدانية السياسية للمحافظين الإقطاعيين المسنودة ببقايا الوجود الفرنسي بالمغرب.

2. انتفاضة 23 مارس 1965 بالدار البيضاء: عنف جماهيري شامل

شكلت انتفاضة 23 مارس 1965 مؤشرا دالا على شدة الاحتقان التي تسود الحقل السياسي المغربي، بعدما فشلت مختلف التجارب الحكومية لما بعد الاستقلال (8 حكومات في عشر سنوات)، وتعثر برامج التنمية والتحديث والإقلاع بسبب المناورات والتطاحنات السياسية. إذ اندلعت أحداث 23 و24 مارس بالدار البيضاء في عز المخاض السياسي المغربي وإفرازاته واصطفافاته الاجتماعية، بحيث مثلت أحداثها أول اصطدام مباشر بين النظام الحاكم والجماهير الشعبية، تم خلالها إطلاق الرصاص الحي على آلاف التلاميذ المحتجين ضد مرسوم وزير التربية الوطنية الطبيب "يوسف بلعباس"، القاضي بحرمان التلاميذ الذين تجاوزت أعمارهم 17 سنة من التمدرس بالثانوي تبعا للمذكرة الصادرة في 19 فبراير 1965.

أ- أبرز سمات الوضعية العامة للبلاد بداية الستينيات:

دخل المغرب عقب إسقاط تجربة حكومة ع. الله ابراهيم وحظر الحزب الشيوعي المغربي، مرحلة التسلط و"تشييد أركان نظام حكم فردي مغلق"36.كما عرفت فترة بداية الستينيات أيضا أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، نتيجة توقف مشاريع الإصلاح الزراعي والاقلاع الاقتصادي، بعدما أفرغت من محتواها لتبرير الأزمات السياسية والتهرب من تبعاتها، بحيث "قفزت مديونية الخزينة العامة من 70 إلى 156 مليار فرنك سنة 1960"37، وتكرست التبعية الكاملة لفرنسا وفشل فرصة إحقاق اقتصاد وطني يلبي حاجات مغرب الاستقلال.

بالتالي دخل المغرب طور أزمة هيكلية تشابكت خلالها حلقات الصراع السياسي، وشد الحبل بين الاتجاهات التقليدية المحافظة والملكية من جهة، وبين جزء كبير من أطياف الحركة الوطنية، بحيث مهدت لانفجار الأوضاع مقاطعة دستور 1962 الممنوح، وقضية مؤامرة 1963 أو ما عرف بمحاولة "اغتيال" الملك من لدن عناصر من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأزمة حرب الرمال. إضافة إلى سيطرة نواب الاتحاد على أغلب المقاعد البرلمانية لهذه السنة، وتقديم ملتمس الرقابة سنة 1964. علاوة على تدخل المؤسسات المالية الدولية في هندسة النموذج الاقتصادي والتنموي للمغرب انطلاقا من سنة 1964. الأمر الذي أدخل النظام السياسي في أزمة حقيقية وأحرج بشكل كبير حكومة "أبا حنيني الملكية جدا". كما أن الشبيبة التعليمية لم تكن بمنأى عن هذا الحراك السياسي المحتدم، بحيث تشربت الوعي السياسي بريادة منظمتها الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، مما أوجدها في مقدمة خط النار عند اندلاع أحداث انتفاضة 23 مارس 1965.

ب- العنف ضد انتفاضة 23 مارس 1965: أية مشروعية سياسية؟

تشكل صفحات العنف ضد جماهير تلاميذ انتفاضة 23 مارس 1965 بالبيضاء، صورة جلية لتعثر مشروع الدولة الوطنية في تحقيق آمال المغاربة وطموحاتهم بعد الاستقلال، سواء على الصعيد السياسي بفعل تهريب المشاركة السياسية الفعلية، وعدم تقعيد سطلة تشاركية ديموقراطية وفعالة، وكذا تغييب المشاريع الحقيقية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مما قاد إلى تشكل نظام سلطوي مغلق.

مهما يكن فإننا لسنا بحاجة في هذا المقام لتتبع كرونولوجيا هذا العنف المسلط على المحتجين وحصر ضحاياه، إذ لأول مرة تعطى أوامر للجيش من أجل التدخل لأطلاق الرصاص ضد المحتجين، إذ تبقي أرقام الشهداء والقتلى غير معروفة بدقة لحدود اليوم، كما أن أعداد المعتقلين قدرت بالآلاف. بيد أننا ملزمين بالتعرض لتمثلات مختلف الفرقاء لهذا العنف، إذ تباينت مواقف التشكيلات السياسية والثقافية والنقابية من العنف، بحيث رفضه حزب الاستقلال، وأدانه كل من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ونقابة الاتحاد المغربي للشغل ونقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. بينما برر الدولة في خطاباتها الرسمية وغير الرسمية والتعبيرات السياسية القريبة منها مشروعية ممارستها للعنف، و"ألقت باللائمة والمسؤولية على المحتجين ومؤطريهم"38.

بالنتيجة فقد فتحت انتفاضة 23 مارس مسارا جديدا في الحقل السياسي المغربي، وشكلت حدثا مفصليا وتاريخيا ساق إلى ظهور تشكيلات سياسية يسارية جديدة منفصلة عن الأحزاب الكلاسيكية، أعطت الفعل السياسي بعدا ثوريا ازدادت معه حالات العنف وردود فعل مضادة اتجاهه. كما تعمق سير الدولة نحو الانفراد بالسلطة "وشرعنة الحكم الفردي المطلق واحتكاره للعنف"[39]، بعدما تم حل البرلمان وإعلان حالة الاستثناء في 7 يونيو 1965، واختطاف المهدي بن بركة في 29 أكتوبر 1965.

3- العنف السياسي ضد الزعماء المعارضين: اختفاء المهدي بن بركة نموذجا:

تشكل قضية المهدي بن بركة أحد حالات الاختطاف والاغتيال الفردي، العنف السياسي للدولة المغربية بشراكة مع أجهزة استخباراتية دولية معروفة، إذ يعد المهدي ب بركة نموذجا للمناضل الأممي المعارض والمثقف التحرري والسياسي الملتزم، رغم قلة المتن المدون مما تركه، إذ "لا ينبغي حصر أثره في وثيقة الاختيار الثوري فحسب"40.

ولد المهدي بن بركة في الرباط سنة 1920، تلقى تكوينا في الرياضيات وتميز بذكاء متقد ومعرفة واسعة فهو مناضل ومثقف، يعد من بين الموقعين على عريضة المطالبة بالاستقلال سنة 1944 وسجن مدة سنتين على إثرها. وبفعل تزايد تأثير نشاطه السياسي زج به في السجون الاستعمارية مرة أخرى ما بين 1951 و1954. كما لعب دورا بارزا في هندسة استقلال المغرب، وساند مخرجات جلسات "إيكس ليبان" والمحطات التفاوضية اللاحقة. بيد أنه "قدم نقدا ذاتيا عن ذلك مستدركا بأسف قبول صيغة "أنصاف الحلول" خلال مسار استقلال البلاد"41، ولم يتحمس أبدا لأي منصب حكومي، عدا رئاسته للمجلس الاستشاري (1957-1959). تزعم الاتجاه اليساري التقدمي داخل حزب الاستقلال، و"اضطلع بدور مركزي في بلورة وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"42.

من دون شك، اتسم الوضع السياسي العام خلال الستينيات بتعقيدات جمة، تمثلت في تسلط الدولة وازدياد حدة تجاوزات السلطة ضد المعارضة وتنامي الاعتقالات والتصفيات الجسدية، وتنامي أشكال التنكيل والتعسف الفردي والجماعي في بعده السياسي والاجتماعي، بحيث ضربت موجته المدن والقرى والمنظمات والهيئات، والأفراد والجماعات والشباب والشيوخ والنساء والرجال، وبذلك أصبح العنف السلطوي ثابتا وممنهجا في الممارسة السياسية للدولة ومختلف أجهزتها الأمنية ومؤسسات القوات العمومية المغربية خلال فترة الستينيات وما تلاها. إذ في حمأة هذه الأجواء فضل المهدي بن بركة منفاه الاضطراري، لمواصلة تحركاته ومهامه لمناصرة حركات التحرر ومقاومة الاستعمار والاستعمار الجديد بدول العالم الثالث، خاصة بعد انتخابه عقب مؤتمر الشعوب الإفريقية ومنظمة التضامن الأفروآسيوية منسقا للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أمريكا الجنوبية) المزمع انعقاده بكوبا. الأمر الذي حسبته بعض الجهات خطرا و"تهديدا ليس للمغرب فقط، بل أيضا للمصالح الخارجية للقوى الاستعمارية في بلدان العالم الثالث، وتحديدا الامتيازات الفرنسية والأمريكية"[43].

لقد بين "موريس بوتان" بشكل جلي تشابك وتلاقي مصالح عدة أطراف في التخلص من المهدي عند اختطافه واغتياله يوم 29 أكتوبر 1965 بفرنسا، إذ "تعاونت مصالح الاستخبارات المغربية والفرنسية وأجهزة المخابرات الإسرائيلية، بسبب مناصرة المهدي بن بركة للقضية الفلسطينية، وعلاقتهما القوية مع الجنرال أفقير، وكذا وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية"44. وبذلك أضحت قضية اختطاف واغتيال المهدي بن بركة علامة فارقة للعنف السياسي للدولة المغربية اتجاه معارضيها، بل إنها قضية اختفاء عالمية وأممية لا يطويها النسيان، ولا يطالها التقادم بحسب محاكم نورنبورغ والمقررات الأممية ذات الصلة، بالنظر لتورط أطرف دولية في انتهاك حق الفرد في الحياة تخطيطا وتنفيذا.

ثالثا. أبرز حلقات العنف المضاد لعنف السلطوية بالمغرب الراهن:

أسهمت متغيرات وأحداث سنوات الستينيات في تشدد الدولة المغربية وإغلاقها للحقل السياسي والاجتماعي بفعل القطيعة بين الفاعلين الأساسيين[45]، واتساع مظاهر السلطوية والتحكم وتقلص كبير لهامش الحريات العامة، وبالتالي ممارسة العنف بشكل أهوج ضد جميع أطياف المجتمع على اختلاف تمايزاتها وتوجهاتها وخلفياتها، بحيث اعتقد النظام السياسي أن توسيع قاعدته الاجتماعية والسياسية، وإخفاء تناقضاته المتزايدة يتأتى من خلال رفع منسوب القمع والعنف والاعتقال والاختطاف، وملاحقة متزعمي وقواعد التشكيلات والمنظمات السياسية والهبات الجماهيرية والشعبية.

غير أن هذه التناقضات ستنفجر في شكل ردود أفعال قوية كحركات للعنف المضاد لعنف الدولة، وتجلت بشكل أساسي في المحاولتين الانقلابيتين (يوليوز 1971 وغشت 1972)، وظهور حركات سياسية "بلانكية" وثورية تستند على أصناف من العنف للسيطرة على السلطة. علاوة على انتشار احتجاجات جماهيرية وشعبية وانتفاضات عارمة ضد العنف الاجتماعي والسياسي للدولة، بحيث مثلت انتفاضة الدار البيضاء في 20 يونيو 1981 أحد أبرز نماذجها.

1. الانقلابات العسكرية بالمغرب أو عنف السلطة ضد ذاتها

عد الجيش منذ تأسيسه بالمغرب "مؤسسة عسكرية ملكية نظرا لولائها الشخصي والسياسي للملك"46، واعتبارا لكون هذا الأخير بمثابة القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإن هذه القوات هي من "الملك وإليه ولا تمثل تعبيرا عن مشيئة الأمة والوطن"47، وبالتالي لا شك في ولائها وطاعتها التامة. غير أن تعمق أزمة الأوضاع الداخلية، ونجاح بعض تجارب انقلابات الضباط الأحرار والبعثيين (مصر وسوريا والعراق وليبيا)، وكذا صراع محاور الولاءات الخارجية داخل نسق السلطة، قد أسهم في تحرك بعض قادة الجيش لتنفيذ محاولات تغيير طبيعة نظام حكم الدولة من داخلها.

عموما قادت سياسة الدولة في الميدان السياسي والاجتماعي إلى احتقان سياسي داخلي، تمثل في قمع القوى السياسية ومحاولة احتواء المنظمات المعارضة بالقوة، وتفشي الفساد وسط فئات اقتصادية طفيلية، علاوة على تعاظم مصالح النفوذ الأجنبي بواسطة الاستعمار الجديد،

وكذا تفاقم أزمة وعزلة النظام السياسي داخليا بفعل الخيارات السياسية الانفرادية. الأمر الذي أسهم في انفجار الأوضاع على شكل عنف مضاد من داخل السلطة، من خلال الانقلابين العسكريين لـ 10 يوليوز 1971 و16 غشت 1972.

جهز الجنرال "محمد المذبوح"48 والعقيد "محمد اعبابو"49 خطة الانقلاب يوم 10 يوليوز 1971 بالهجوم على القصر الملكي بالصخيرات في الرباط، حينما كان الملك يحتفل رفقة ضيوفه بعيد ميلاده الثاني والأربعين، بحضور شخصيات سياسية واجتماعية ودبلوماسية وإعلامية وعسكرية من المغرب وخارجه. إذ تمكن طلاب الكلية العسكرية بقيادة العقيد اعبابو من اقتحام قصر الصخيرات وإطلاق النار وإلقاء القنابل بشكل عشوائي، مما "خلف عددا كبيرا من الجرحى وحوالي 200 قتيل"50، ورغم تطويق القصر الملكي والاستيلاء على مقر الإذاعة الوطنية بالرباط، إلا أن المحاولة الانقلابية باءت بالفشل الذريع. كما لقي متزعما الانقلاب "محمد المذبوح واعبابو" حتفهما بعد خلافهما حول تفاصيل إنهاء هذه العملية الفاشلة.

حتما، أنتج الانقلاب ردا عنيفا ومتشددا ترسيخا لنهج سلطوي مطلق رغم بعض إشارات الانفتاح، إذ عين الملك الحسن الثاني "محمد كريم العمراني"51، أحد مقربيه رئيسا للوزراء، وتسمية الجنرال محمد أفقير وزيرا للدفاع، وإعدام تسع جنرالات من قادة الانقلاب، وتمت إدانة الجنود المشاركين في الانقلاب بسنوات من السجن، وإخفاء آخرين في "معتقلات سرية لمدة طويلة"[52].

لكن، ومن مكر التاريخ وغرابة "صدفه" أن يخطط لمحاولة الانقلاب الثانية لبوم 16 غشت 1971 أحد الخدام الأوفياء الملك، ورجل ثقته الأساسي، فيما عرف بالهجوم على طائرة الملك الآفلة من فرنسا "بواسطة 20 ضابطا وسرب الطائرات التابعة لقاعدة القنيطرة"53، بإيعاز وتخطيط من الجنرال "محمد أوفقير"54 وبقيادة وتنفيذ قائد القاعدة الجوية بالقنيطرة الرائد "كويرة " ومساعده المقدم "أمقران". بيد أن طائرة الملك تمكنت من الهبوط بمطار الرباط_ سلا رغم خسائرها وتحطم أحد محركاتها، وبذلك انكشف مخطط الجنرال أوفقير الذي "أشيع خبر وفاته بقصر الصخيرات مصابا بطلقات نارية"55. ليتم "تنصيب" محاكمة عسكرية للفاعلين في هذه الأحداث في أكتوبر 1972، وتقديم حوالي 210 ضابطا عسكريا من قاعدة القنيطرة للمحاكمة، إذ قضت بإعدام 14 منهم من بينهم الرائد "كويرة" والمقدم "أمقران"، وإصدار عقوبات متعددة في حق ضباط آخرين امتدت عواقبها الإنسانية والحقوقية فيما بعد.

إجمالا يمكن حصر عناصر مقدمات العنف المضاد التي تحكمت في المحاولتين الانقلابيتين فيما يلي:

- ✓ انفجار حقيقي للأزمة السياسية لنظام الحكم في المغرب وتعمق مختلف تناقضاته الداخلية؛
- ✓ فشل نتائج حالة الاستثناء ومحدودية خيارات العنف الأهوج ضد المجتمع والأحزاب؛
- ✓ تعمق الأزمات الاجتماعية والارتهان لخدمة المصالح الأجنبية وانكماش الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تعثر كبير للإصلاحات السياسية خاصة العروض الدستورية الممنوحة لسنوات 1962و1970و1972؛
- ✓ سيادة التمييز الاجتماعي والمجالي و"الفساد داخل دواليب المؤسسة العسكرية بالمغرب"56؛

أسهمت حلقات هذا العنف المضاد في كشف حجم تناقضات جهاز الدولة الحاكم، مما فتح أفاقا جديدة أمام القوي السياسية التي ظل جزء من قادتها متوجسا أو مترددا أحيانا من مخرجات الانقلابات العسكرية والنوايا السياسية لأصحابها، إذ عملت في الغالب خلال هذه الظرفية على محاولة ربح بعض المساحات للتموقع في رقعة اللعبة السياسية، سواء عن طريق التفاوض مع القصر أو مسايرة سياساته في الكواليس بعيدا عن ضغط قواعدها. بالمقابل ستظهر حركات سياسية "ثورية" عنيفة متعطشة إلى الاستيلاء على السلطة، بطرق عنيفة من منطلق "أن القمع وعنف الدولة المنهج يتم استئصاله بواسطة العنف المضاد، بحسب تعبيرات الفقيه البصري"[57].

2. حركة 3 مارس 1973: عنف "بلانكي"58 مضاد لعنف الدولة

تميزت بداية السبعينيات بانزلاق الدولة المغربية الحديثة نحو السلطوية وتنامي أشكال العنف بشتى أصنافه ومصادره، بفعل التناقضات الداخلية لنظام الحكم، وتصدع قاعدته الاجتماعية والسياسية (الجيش)، واحتداد الأزمة الاقتصادية واستشراء الفساد داخل جهاز الدولة ومؤسساتها، وتضارب المصالح بين الفئات المساندة لمنظومة الحكم. بالمقابل تزايدت المصالح والامتيازات الأجنبية بالمغرب جراء تغليب إرضاء مصالح السوق الخارجي بدل إحقاق اقتصاد وطني يلبي طموحات وحاجيات المغرب والمغاربة. علاوة على تنامي" التناقضات بين حلفاء النظام فرنسا وأمريكا، وتزايد الارتهان للمؤسسات المالية الأجنبية"59.

ففي عز هذه الأجواء المشحونة بالعنف والتسلط، منذ محاكمة 1963، وبعدما "اتخذ النظام المغربي توجها سلطويا مطلقا"[60]، ترسخت لدى مجموعة من القوى الراديكالية المسلحة قناعة ضرورة تنظيم وإعمال عنف مسلح مضاد لعنف الدولة من أجل التخلص من الاستبداد، خاصة بعد تنامي حجم الانفعالات والتفاعلات مع هزيمة 1967، وتراجع البريق السياسي والإيديولوجي للأحزاب السياسية التقليدية. وكذا التأثر بأفكار التيار التقدمي في الثورة الفلسطينية، وثورة ماي 1968بفرنسا، ونجاحات تجارب الثورات في الصين وفيتنام وانتشار أفكار تشي غيفارا.

أفرز تنامي هذه الحيثيات اتساع مساحات وثيرة العنف والعنف المضاد بين الدولة، وجزء كبير من تنظيمات وأطياف الحركة الوطنية بعدما تم تهميشها خلال مسار بناء الدولة الحديثة، وتحجيم دورها في تسيير شؤون البلاد ما بعد الاستقلال، بفعل تعاظم السلطات المطلقة للمؤسسة الملكية المستندة إلى شبكة من المحافظين، إذ وصل العنف والعنف المضاد مداه بانطلاق أعمال حركة 3 مارس 1973، باعتبارها آخر "تجربة ثورية مسلحة ميدانية تهدف إلى إشعال البؤر الثورية بمختلف مناطق البلاد"61، كهدف استراتيجي لخوض مواجهة حربية ضد القوات العمومية انطلاقا من القرى نحو المدن على شاكلة النهج الماوي (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ).

هكذا توزعت مجموعات حركة 3 مارس إلى أربع "كومندوهات" رئيسية في كل من "خنيفرة وتنغير وكلميمة وفكيك"، بعدما حازت خبرات عسكرية مهمة في معسكرات التدريب (بالزبداني والسواني في سوريا) و(العراق). إذ انطلق أول هجوم بواسطة فردا 20 مسلحا في منطقة مولاي بوعزة بالقرب من خنيفرة يومه 3 مارس 1973، مستهدفا مركزا للحراسة في ثكنة عسكرية بغرض الحصول على السلاح والذخيرة، فانكشف أمر الحركة في حينها تبعا لعدة تقديرات خاطئة ترتبط أساسا بسوء التنسيق والتنظيم والتموضع وسوء التنسيق مع المواقع الأخرى. وكذا غياب عنصر المفاجأة في فتح الجبهات في زمن موحد، لتبدأ حملات المطاردة ضد مقاتلي الحركة واعتقالهم دون تأثير كبير على ميزان القوى داخل مربع السلطة.

بالنتيجة انتهت عمليات التيار البلانكي و"ثورته الموءودة"، بحسب تعبير محمد لومة[62] بشكل دراماتيكي، إذ واجهت عنفا سلطويا أكثر شدة وفضاضة، بحيث ذاق أفرادها فصولا خرافية "للتعذيب الفردي والأسري والجماعي للمناطق والجهات في شبه انتقام من العباد والبلاد بأشكال عنيفة مستمرة في الزمن"63. إذ تم يوم 25 يونيو تقديم مجموعة أولى من المتمردين/ المقاتلين أمام أنظار المحكمة العسكرية بالقنيطرة، بحيث ضمت اللائحة 149 معتقلا بتهمة تهديد أمن الدولة، وأصدرت المحكمة "أحكاما قاسية بالإعدام في حق ستة عشر متهما في مقدمتهم "عمر دهكون"، بحيث نفذت يوم 2 نونبر 1973 الذي تزامن مع يوم عيد الأضحى المقدس"64،.علاوة على توالي مسلسل الاعتقالات والاختطافات والاحتجاز القسري في سجون غير معروفة في تلك الفترة.

عموما فالعنف والتسلط يولد عنفا مضادا وبالضرورة ينتج عنه عنفا أشد قساوة ودون رحمة. بحيث امتد العنف والعسف أيضا ليطال أعضاء التيارات الماركسية- اللينينية، إذ شملتهم موجات الاعتقالات وصنوف التعذيب والمحاكمات، وتوزيع قرون من السجن، عقابا لهم على طموحاتهم الثورية المطالبة بالسلطة عن طريق العنف الجماهيري المنظم، في تجاوب تام مع إفرازات الوضع العالمي والمغربي، دون تورطهم رسميا

في أعمال العنف المسلح. كما مثلت حركة 3 مارس 1973 وأحداث "شيخ العرب" (أحمد أكوليز) قبلها نماذج طافحة فردية أو جماعية للعنف المضاد ضدا على العنف الممارس من لدن السلطة[65].

من دون شك فقد أفضت أشكال العنف المضاد والتسلط العنيف جميعها إلى تفويت فرص تاريخية على تقدم المغرب وتشييد صرحه الديموقراطي مبكرا، بعيدا عن الشعارات الاستهلاكية التي حاولت الدعايات الرسمية ترويجها منذ أواسط السبعينيات من قبيل (المسلسل الديموقراطي، السلم الاجتماعي...) لتبرير موجات التسلط الممنهج، وشرعنة الحملات العنيفة اتجاه المعارضة، وإخفاء الطابع السلطوي للدولة أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

3- انتفاضة 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء: عنف جماهيري مضاد أم عصيان مدني

تعكس انتفاضة 20 يونيو 1981 بالعاصمة الاقتصادية للبلاد، أحد تجليات حلقات العنف الاجتماعي المضاد بين السلطة وجماهير المدن، إذ تصور في جوهرها فشل الدولة في تحقيق استقرار سياسي واجتماعي بعد 25 سنة من الاستقلال، رغم محاولات الانفراج إثر إطلاق "شعارات المسلسل الديموقراطي والسلم الاجتماعي والإجماع الوطني"، وتنظيم انتخابات سنة 1977. غير أن مؤشرات الأزمة والاحتقان الاقتصادي والسياسي تفاقمت بشكل كبير، بفعل تزايد منسوب المطالب الاجتماعية لأغلب فئات المجتمع خاصة بعد انغماس الدولة في تنفيذ إملاءات الرأسمال الأجنبي بعد أزمة النظام الرأسمالي، و"إذعانها لتوجيهات المؤسسات الدولية، وتراجع عائدات الفوسفاط وارتفاع حجم نفقات الدولة، وكذا تزايد المديونية الخارجية وتقلص احتياطي العملة الصعبة"[66].

وعليه قررت السلطات الحكومية الرفع بشكل ملحوظ من سعر عدد من المواد الاستهلاكية الأساسية، بنسب فاقت المئة في المئة أحيانا، مما حدي بالمركزيات النقابية الحديثة التأسيس (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) إلى إعلان إضرابات قطاعية جهوية ووطنية. إذ لاقت هذه الدعوة استجابة كبيرة بفعل الاستياء العام والعارم من السياسيات الرسمية اجتماعيا وسياسيا. وقد تطورت أحداث الإضراب بالدار بالبيضاء تحديدا واتخذت طابعا عنيفا، نتيجة تدخل القوات العمومية لتكسير تجمهر الحشود وتفريقهم، وثني أصحاب المحلات التجارية على الانخراط في الاحتجاج. الأمر الذي نتج عنه هيجانا وغليانا كبيرا، خاصة بعد شروع الفرق النظامية في إطلاق الرصاص الحي والقنابل الدخانية، وتوظيف أساليب مفرطة في البطش بالمحتجين، لتتمخض الأوضاع عن حصيلة ثقيلة قدرتها بعض المنظمات الحقوقية بأزيد من ألف قتيل. إضافة إلى مئات الاختطافات والاعتقالات، إذ فاق "عدد المعتقلين 26 ألفا معتقلا"[67]، الذين تم احتجازهم" دون محاكمات في شروط لا إنسانية، مما أدى إلى اختناق بعضهم، ودفن آخرين في مقابر جماعية (عمالة البرنوصي الحالية)" 68. فيما تم إصدار عقوبات سجنية ثقيلة في حق المعتقلين، إذ "قضت غرفة جنائية واحدة بما مجموعه 1400سنة سجنا نافذا"[69].

تعكس هذه الأحداث مشاهد مؤلمة من تاريخ العنف والعنف المضاد في تاريخ المغرب السياسي، إذ "اختلط فيها الاحتجاج بالأبعاد الاجتماعية والسياسية"70. ففي الوقت الذي ارتبط هذا الحراك السلمي بالجانب المطلبي من خلال شعارات تدين تردي الأوضاع المعيشية، فإنه أيضا رفع مطامح سياسية تجاوزت أحيانا سقف الأحزاب السياسية التقليدية. مما بصم على بداية انتشار خطاب سياسي راديكالي يؤشر على انبعاث قوى باطنية جديدة على مسرح أحداث الصراع الاجتماعي، تحاول تأطير وتوجيه تحركات وهبات المغاربة في اتجاه تغيير شمولي جدري للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

خلاصات واستنتاجات:

ارتبطت ظاهرة العنف بالاجتماع الإنساني منذ بداية العصور، واتخذت أشكالا متعددة وأنماطا مختلفة، بحسب المجتمعات والفترات التاريخية ورهاناتها ومطامحها ومصالحها. كما أن محاولات الإحاطة بالعنف كمفهوم ودلالة وماهية، يختلف أيضا ويتعدد تبعا لتعدد الحقول العلمية والمعرفية، والمشارب الفكرية والأطر النظرية والمرجعية والخلفيات الإيديولوجية، علاوة على التقاطعات والتداخلات الإبستيمية فيما بينها.

فالعنف يتمظهر "معياريا" على نحو عدة أنواع وأنماط وأشكال، تنوجد في مسار تحولات وتغيرات المجتمعات وانتقالاتها، إذ أن تجاوز المجتمعات لوضعها "الستاتيكي"، وما يحمله من تبدل وتغير في أدوار الأفراد والجماعات، يترافق أحيانا كثيرة بموجات من العنف الاجتماعي والسياسي تلتقي معظم مسوغاته في حماية المصالح ورهانات الاستقرار، بحيث تعمد السلطة الحاكمة إلى إعمال منظومة الضغط والإكراه والتسلط من جهة، فيما تنبعث تمظهرات وأشكال للعنف المضاد من جهة ثانية، مما يعطي لظاهرة العنف أبعادا مركبة وعميقة تتساوق واختلاف البنى الاجتماعية والسياسية للأمم باختلاف الشرط التاريخي وسياقاته.

شهد المغرب المستقل، في سياق بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة، أحداثا واسعة لحالات العنف السياسي، نتيجة تناقض الرهانات والتموقعات الجديدة، وتعارض طرق تدبير السلطة وتوزيع الثروة بالمغرب الجديد، بحيث انتشرت مظاهر العنف الفردي بين المتناحرين والمتخالفين، تمثلت في الاغتيالات والتصفيات الجسدية (حالة عباس المساعدي). إضافة إلى حلقات من العنف المنظم نفذته تشيكلات سياسية بعينها، أو مارسته الأجهزة الرسمية الحاكمة لتحقيق مآرب سياسية على المدى القريب أو البعيد، وكذا للحد من نزوعات سياسية صاعدة واستئصال جذورها (عمليات 1958 ضد الريف). كما أن هذا التطاحن العنيف المنهج مارسته السلطة الحاكمة وقاعدتها الجديدة، في حق جزء كبير من الحركة الوطنية التي تجرعت "الخذلان" لمآلات الاستقلال، بعدما قبلت في البداية "بأنصاف الحلول"[71] بحسب قناعة المهدي ين بركة فيما بعد (يونيو 1965).

تمكنت المؤسسة الحاكمة من ربح موازين القوي لصالحها ما بين (1961-1981) على حساب الحركة الوطنية وامتداداتها، وشرعت في تنفيذ منظورها لبناء الدولة المغربية المستقلة ومؤسساتها "الجديدة". الأمر الذي بصم هذه الفترة بعدة تناقضات اجتماعية وسياسية عميقة انفجرت في شكل حلقات للعنف والعنف المضاد. إذ أسهم احتداد الأزمات الاقتصادية وغياب برامج التنمية الحقيقة، وتزايد التسلط والقمع في إغلاق الحقل السياسي، وترسيخ الطابع المتعالي للدولة عن المجتمع، وأفرز شبه قطيعة بين المؤسسة الملكية الحاكمة وجزء من الحركة الوطنية.

ساعد هذ السياق على تخصيب أجواء الاصطدام وتشجيع اندلا ع حملات العنف والعنف المضاد، عكستها أحداثا بارزة متعددة مثل مؤامرة 1961 ومحاكماتها، وأحداث سنة 1964 و23 مارس 1965 ومحاكمات 1969 وبداية 1970، والمحاولتين الانقلابيتين 1971و1972 وأحداث 3 مارس 1973 والمحاكمات والاعتقالات والاختفاء القسري والوفاة خارج القانون طيلة السبعينيات، ومحاكمات 1977 وانتفاضة 20 يونيو 1981، إذ تمثل كلها عينات شاهدة على حلقات العنف والعنف المضاد، الذي ميز مسار بناء الدولة الحديثة المستقلة بالمغرب. كما تنم الاختلالات العميقة لهذا المسار المعقد عن غياب أي مشروع مجتمعي لمغرب ما بعد "الحماية" لدى مختلف الفرقاء وتناقض أولوياتهم، رغم ما صاحب ذلك من توافقات ظرفية هشة حول أولوية تدبير صيغة الاستقلال السياسي للمغرب.

ومهما يكن فإن آليات هذا العنف بشتى مستوياته خلال الفترة المدروسة قد انطبع في مجمله بالميزات الأساسية التالية:

1) عنف مركب ومعقد يتسم بدلالات سياسية واجتماعية وسيكولوجية؛

2) تميز بالفعل ورد الفعل، على اختلاف مبرراته ومسوغاته، بين السلطة الحاكمة باعتبارها محتكرة لممارسة العنف المشروع، وبين معارضة تعتبر من حقها بل من واجبها ممارسة العنف لمجابهة الانزلاق السلطوي قصد فرض منظورها وتصوراتها ومشاركتها في مسار بناء الدولة المستقلة؛

3) اتخذ العنف الممارس من طرف السلطة طابعا مدمرا وفتاكا، في غالب الأحيان، ضد الأفراد والجماعات والمنظمات والمناطق، بهدف شل الخصم وإخضاعه كرها، إذ أسندت ممارسة هذا العنف لعناصر وأجهزة مدربة متشبعة بتجربة استعمارية طويلة. كما وظف أساليب وتقنيات حديثة وتعاون استخباراتي خاص فوق-وطني في بعض الحالات؛

4) تميز العنف المضاد في مجمله بردود أفعال اتجاه الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغلق الحقل السياسي واتساع ممارسات الحكم لمطلق. كما انطبع عموما بخصائصه الفردية تارة والجماهيرية تارة أخرى، واتسم أيضا بطابعه المنظم نسبيا والعفوي أحيانا عديدة، ومحدودية زمانه ومجاله، وعدم وضوح آفاقه.

5) انطبع العنف المضاد أو رد الفعل ضد عسف السلطة بضعف التنظيم والفعالية، وغياب التأطير السياسي والإيديولوجي لموضوعة العنف، وعدم استناده لقاعدة جماهيرية واعية سياسيا بأدوارها، واقتصر في أحسن الأحوال على "كومندوهات" معزولة جماهيريا حالة "شيخ العرب" وحركة 3 مارس1973 مثلا؛

بالنتيجة، أدت حصيلة العنف والعنف المضاد إلى تعميق أعطاب الحقل السياسي حينئذ، وتوسيع هوة القطيعة بين السلطة والمجتمع، وتفويت فرص ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات الديمقراطية بالمغرب. علاوة على تبديد أحلام أجيال بكاملها لم يستفد المغرب من تجاربها، وطروحات مشاريعها في بناء مجتمع الديموقراطية المستند إلى السلم والعدالة الاجتماعية في إطار دولة ديمقراطية حديثة ما بعد استعمارية.

الهوامش:

[1] – القبلي محمد (إشراف وتقديم)، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط – 2011، الفصل العاشر ص. ص. 617-698.

[2] – نفسه، ص. 632.

3 – نفسه، ص. ص، 633 – 635.

4 – استراتيجية حربية استخدمها ثوار كوبا إبان ثورة 1959، وتعرف بنظرية البؤرة الثورية (Foco).

5 – قائد سياسي وعسكري فينزويلي، ولد سنة 1783 بكاراكاس، من الشخصيات الهامة في تحرير عدة دول بأمريكا اللاتينية من الاستعمار الإسباني (كولومبيا، فينزويلا، البيرو، الإكوادور، بانما، بوليفيا)، وهو مؤسس ورئيس كولومبيا الكبرى.

6 – أنظر التقرير النهائي لهيأة الإنصاف والمصالحة بالمغرب سنة 2005.

[7] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 2، بيروت – 1955، ص 903.

[8] – حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -1999، ص 41.

[9] – ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيت الأفكار، بيروت-1958، ص.ص. 258-259.

[10] – لالاند أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، الجزء الأول، بيروت – 2001.

[11] – والتر بنيامين، نقد العنف، ترجمة ع. الله البلغيتي، **مجلة الأزمنة الحديثة**، العدد 2، مارس 2010، ص7.

[12] – نفسه.

[13] - Weil Eric, La philosophie politique, Problèmes et controverses, éd. Vrin, 1996, p. 116. Voir aussi: Eric weil. Logique de la philosophie. Vrin 1985.

[14] – حنا ارندت، **في العنف**، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، ط. 1، بيروت– 1992، ص. 31.

[15] – نفسه

[16] – نفسه.

[17] – والتر بنيامين، م.س، ص. 9.

[18] – نفسه

[19] – حنا ارندت، م.س،، ص.5.

[20]– إمام ع. الفتاح إمام، الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، **مجلة عالم المعرفة**، العدد 183، مارس 1991، ص. 6.

[21]- Bourdieu Pierre, Langage et pouvoir symbolique, Fayard, 2001, p. 2.

[22] – باربرا ويتمر، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة د. ممدوح يوسف عمران، **مجلة عالم المعرفة**، مارس– 2007، ص.36.

[23] – خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، ط.1، لبنان– 1984، ص. 85.

[24] – قيسي هادي أحمد، الإنسان المعاصر عند هيربيرت ماركيوز، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت –1989، ص.45.

[25] – قلبي آدام، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد الأول، 2002، ص. 103.

[26] –نفسه.

[27] – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت– 1982، ص. 441.

[28] – قبلي آدام، م.س.، ص.105.

[29] – قشاشي فؤاد، المخزن...؟ محاولة في التوثيق، **مجلة الأفق الديموقراطي**، العدد 11، الدار البيضاء – 2008، ص. 13.

[30] – واتربوري جون، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني، الطبعة الثالثة، الرباط – 2013، ص. ص. (84- 100).

[31] – جلسات الاستماع العلنية لهيأة الإنصاف والمصالحة.

[32] – بوعزيز المصطفى، مقدمات تناحر الوطنيين 1961/1947، **مجلة زمان**، العدد 14، السنة دجنبر 2014، ص. 37. للمزيد من التفاصيل أنظر أيضا:

- Ignace Dalle, Les Trois Rois : La monarchie marocaine de l'Indépendance à nos jours, Fayard, 2004.

[33] -Weber Max. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press. (1978).

"تحدث ماكس فيبر عن ثلاثة أنواع من الشرعيات التي تستند إليها السلطة في المجتمعات. النوع الأول هو الشرعية التقليدية، حيث تُستمد السلطة من العادات والتقاليد المتوارثة. النوع الثاني هو الشرعية القانونية–العقلانية، التي تقوم على القوانين والإجراءات الرسمية والمؤسساتية. أما النوع الثالث فهو الشرعية الكاريزمية، حيث يعتمد القائد على خصائصه الشخصية والكاريزمية التي تجذب الآخرين وتمنحه السلطة. كل من هذه الأنماط يفسر كيف تتمركز السلطة وكيف يُنظم المجتمع حولها."

[34] – حاتمي محمد، وظلم الرفاق أشد مضاضة...، **مجلة زمان**، العدد 14، السنة دجنبر 2014، ص. 46.

[35] – نفسه.

[36] – المهدي بن بركة، **الاختيار الثوري في المغرب**، سلسلة وجهة نظر رقم 22، مطابع النجاح الجديدة، ط.1، الدار البيضاء –2008، ص.28.

[37] – خمليش عزيز، **الانتفاضات الحضرية بالمغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981**، إفريقيا الشرق، المغرب– 2005، ص.52. أنظر أيضا:

- Michel Abitbol, Histoire du Maroc, Perrin, 2014.

- Maati Mounjib, La monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir : Hassan II face à l'opposition de l'indépendance à l'état d'exception, L'Harmattan, 1992.

[38] – خمليش عزيز، م.س.، ص.ص. 58-63.

39 – واتربوري جون، م. س، ص. 296.

[40] – بن الوليد يحي، صورة المثقف، قراءة في الفكر السياسي عند المهدي بن بركة، منشورات وجهة نظر، سلسلة 27، مطابع النجاح الجديدة، ط. 1، الدار البيضاء – 2014، ص 9.

[41] – المهدي بن بركة، م.س.، ص.ص. 45-46.

[42] – بوتان موريس، الحسن الثاني... ديغول بن بركة ما أعرف عنهم، ترجمة رشيد برهونس، منشورات وجهة نظر، السلسة 29، مطابع النجاح الجديدة، ط. 1، الدار البيضاء – 2014، ص.ص 186-229.

[43] – نفسه.

[44] – نفسه.

[45] – القبلي محمد (إشراف وتقديم)، م. س، ص. 632.

[46] – شقير محمد، النخبة العسكرية وامتيازات السلطة بالمغرب، منشورات وجهة نظر، سلسة 19، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء– 2011، ص11.

[47]– حاتمي محمد، في أصول الانقلابين العسكريين لسنتي 1971 و1972 مقاربة تاريخية، **مجلة وجهة نظر**، العدد 35، السنة شتاء 2008، الرباط، ص. 39.

[48] – الجنرال محمد المذبوح: ولد عام 1927 بمنطقة الحسيمة، خريج الأكاديمية العسكرية بمكناس، كان والده قائدا في منطقة الريف زمن الحماية الفرنسية، أطلق لقب المذبوح على والده بعدما تواطأ ضد ثورة الريف وتم تخوينه من طرف القبائل التي قضت بذبحه. متزوج من ابنة الماريشال محمد أمزيان، شارك في الحروب الاستعمارية الفرنسية بالهند الصينية، وتدرج في الرتب العسكرية وعين قائدا للحرس الملكي، حاز على ثقة الحسن الثاني منذ 1960. أنظر شقير محمد، م.س.، صص32-33.

[49] – العقيد محمد اعبابو: ابن أحد أعيان قبيلة كزناية الريفية، خريج الأكاديمية العسكرية بمكناس، شغل مدير مدرسة أهرمومو العسكرية، كما عمل مرافقا عسكريا للأمير عبد الله العلوي. قاد طلابه لتنفيذ المحاولة الانقلابية ضد نظام الحسن الثاني يومه 10 يوليوز 1971.

[50] – الكروي محمود صالح، المغرب: دوافع وأبعاد الانقلابين العسكريين، **مجلة وجهة نظر**، العدد 35، السنة شتاء 2008، الرباط، ص. 44.

[51] – محمد كريم العمراني: ولد بفاس 1919، اشتغل في قطاعات الفلاحة والصناعة والأبناك، عين مديرا للمكتب الشريف للفوسفاط سنة 1966، وفي عام 1990 عين وزيرا أولا للمرة الثالثة.

[52] – أنظر في هذا الشأن مذكرات أدب السجون وتحديدا كتابات وحوارات أحمد المرزوقي، تازمامارت الزنزانة قم 10، دار طارق، الرباط– 2012.

[53] – واتربوري جون، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت –1982، ص. 203.

[54] – الجنرال محمد أوفقير: ولد عام 1920 في قرية عين الشعير، خريج ثانوية طارق بن زياد الفرنسية بأزرو، تخرج برتبة ملازم من الأكاديمية العسكرية بمكناس 1941، شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي، وحارب في صفوفه بالهند الصينية، عين مديرا للأمن الوطني عام 1960، وترقي إلى رتبة جنرال ووزيرا للداخلية سنة 1964، كما عين وزيرا للدفاع بعد انقلاب الصخيرات. قاد المحاولة الانقلابية الثانية 1972، ولقي حتفه جراءها.

[55] – عسة أحمد، المعجزة المغربية، دار القلم، بيروت– 1975، ص. 402.

[56] – جنداري إدريس، من السلطة الملكية إلى الملكية المطلقة، **مجلة وجهة نظر**، مطابع النجاح الجديدة، العدد 52، السنة ربيع 2012، الرباط، ص. 19.

[57] – أوشلح إبراهيم، حوار مع **مجلة زمان**، العدد 1، السنة أكتوبر/نونبر 2013، ص.ص. 20-31.

[58] – البلانكية: مفهوم ارتبط بـ "لويس أوغست بلانكي" بصفة عامة الذي اعتقد أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تقوم بها مجموعة صغيرة نسبيًا من الثوار المدربين والمسلحين، الذين هم على درجة عالية من التنظيم والسرية.

[59] – أوشلح إبراهيم، م. س.، ص. ص. 20-31.

[60] – القبلي محمد (إشراف وتقديم)، م. س، ص. 618.

[61] – نفسه.

[62] – . **لومة محمد، الثورة الموؤودة**، مطبعة بني يزناسن الطبعة، الطبعة الأولى، سلا –2004.

[63] – رشد عبد الله، كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديموقراطية (1953-1973) دراسة نقدية تاريخية، المطابع الجديدة، ط.1، الدار البيضاء– 2004، الصفحات ما بين. 438-439-440-441.

[64] – نفسه.

[65] – للمزيد من التفاصيل أنظر: **بنونة المهدي، أبطال بلا مجد: فشل ثورة 1963–1973، منشورات طارق، الرباط–2002. لومة محمد، الثورة الموؤودة،** مطبعة بني يزناسن، الطبعة الأولى، سلا –2004. **التوزاني امحمد، ثورة لم تكتمل، مذكرات امحمد التوزاني، دار أفاق، مراكش –2018. وكذا العمل الروائي لـــ.: جويطي عبد الكريم، ثورة الأيام الأربعة، المركز الثقافي العربي، بيروت – 2021.**

[66] – أنظر: أقصبي نجيب، الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، ترجمة نور الدين سعودي، منشورات مركز بن سعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء– 2017. أيضا، أقصبي نجيب، الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج: من البدايات إلى أزمة كوفيد 19، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية، سلسلة رقم 36، أبريل 2024.

[67] – خمليش عزيز، م. س، ص. 202.

[68] – نفسه.

[69] – نفسه.

[70] – نفسه.

[71] – بن بركة المهدي، الاختيار الثوري في المغرب، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت – 1966، ص. 38.